

معهد باسل فليحان» أطلق شهادة تخصصية دولية بالشراء العام للمسؤولين



بومباردييري تلقي كلمتها

«تدريب المسؤولين على تطبيقه». وأشارت إلى أن جامعة تور فرغاتا «من المؤسسات الأكاديمية الأكثر شهرة على مستوى العالم في مجال الشراء العام وأوضحت أن مشروع الشهادة التخصصية «يهدف من خلال التدريب وبناء القدرات إلى إيجاد ثقافة شراء عام، تساهم في الحفاظ على روح قانون الشراء العام الذي أقرّ عام 2021، وضمان تنفيذه بالكامل». وشددت بساط في كلمتها على أن «الرهان اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هو على المؤسسات، وإعادة الاعتبار لدورها وقدراتها لأنها الوحيدة المؤتمنة على الدولة والخدمة العامة». وأضافت: «اجتماعنا اليوم هو برهان أن المؤسسات ما زالت موجودة، تعمل وتخطط، وأن الشركاء الدوليين مستعدون لتوفير المساندة والدعم طالما الإرادة في الإصلاح والتقدم موجودة».

ونكرت بأن «إيطاليا هي أول من ساند المعهد عام 2010 في سعيه لتعزيز القدرات في الشراء العام من خلال مكتب التعاون الإيطالي»، مشيرة إلى أن التعاون «لمدة أربع سنوات مع المؤسسات والخبرات الإيطالية» أثمر إجراء «مسح للقدرات البشرية في الشراء العام، وتحديد الحاجات التدريبية، ووضع ملامح أول خطة لتنمية القدرات»، و «تطوير وإطلاق أول شهادة تخصصية في الشراء العام في لبنان وتوفيرها لـ 150 من العاملين في الدولة، بالتعاون مع معهد التوريد والمشتريات في بريطانيا CIPS ذات الصيت الدولي الشائع». وأضافت: «أطلقنا الحوار العلمي حول الخيارات السياسية في الشراء العام من خلال اعداد تقارير متخصصة وأوراق سياسات، ووطدنا علاقات التعاون مع الشركاء الدوليين الإقليميين والدوليين (...) وشاركنا بفاعلية في الشبكات المعرفية المتخصصة في الشراء العام في المنطقة العربية». واعتبرت أن «التعاون مع إيطاليا لتطوير وتوفير الشهادة التخصصية في الشراء العام خطوة ذات أهمية بارزة (...) تليها خطوات في الاتجاه نفسه». ورأت أن «تجربة التعاون هذه تدلّ على استمرار التزام الحكومة الإيطالية بدعم مؤسسات الدولة (...) من جهة، وعلى الإصرار على التعاون المؤسسي بين المؤسسات اللبنانية والإيطالية».

أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وجامعة روما تور فرغاتا الإيطالية أمس، برنامج شهادة تخصصية دولية في الشراء العام الاستراتيجي لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، وصفه وزير المال الدكتور يوسف الخليل الذي رعى احتفال الإعلان عنه بتمثلاً مدير المالية العام جورج معراوي بأنه «نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية». وحضر احتفال إطلاق البرنامج الذي أقيم في المعهد، إضافة إلى معراوي وسفيرة إيطاليا لدى لبنان نيكوليتا بومباردييري، نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور سعادة الشامي ووزير المهجرين عصام شرف الدين ومدير مكتب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير خليل دنغزلي ونائبة رئيسة التعاون الدولي في الإتحاد الأوروبي أليسيا سكوارسيللا ورئيسة المجلس الأعلى للجمارك ريماء مكي ومحافظ النبطية الدكتورة هدى الترك، وعدد من المديرين والمديرين العاميين ورؤساء البلديات وممثلي الأجهزة الرقابية والأمنية والعسكرية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إضافة إلى البروفيسور غوستافو بيغا مدير الماجستير الدولي في جامعة روما تور فرغاتا.

وقال: الخليل في كلمة القاها معراوي «سعت حكومتنا وما تزال إلى تصحيح تداعيات الأزمة والسير بالإجراءات المطلوبة للتعافي والنهوض بالاقتصاد، وهذه الإجراءات ضمناها في موازنة 2024، بالإضافة إلى مشاريع قوانين إصلاحية تصب في استراتيجية الحكومة في النهوض الاقتصادي».

ورأى أن «التحدّي يكمن اليوم في الحفاظ على هذه الكوادر وعلى استمرارية عمل المؤسسات في ظلّ تدهور الوضع المالي والقلق من تدهور الوضع الأمني».

وأوضح أن مشروع الشهادة التخصصية «يشهد على تعاون وثيق يربط مؤسسات الدولة بالمؤسسات الإيطالية، وتحديداً جامعة روما تور فرغاتا المعروفة والتي تخرّج فيها منذ العام 2013 أكثر من 25 موظفاً وموظفة في الماجستير الدولي في إدارة الشراء العام، سهّل المعهد مشاركتهم بها حرصاً منه على رفد الإدارة اللبنانية بالمهارات العالية والخبرات».

وأضاف: «يندرج مشروع الشهادة التخصصية الدولية في الشراء العام الاستراتيجي في إطار عملنا لتعزيز القدرات في الشراء العام وهو في صلب الاستراتيجية الوطنية التي أقرتها حكومتنا في العام 2022، والذي نتابع تنفيذه في اللجنة الوزارية المؤلفة لهذا الغرض، وهذه الشهادة التخصصية هي نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية، تتوج عملنا بالتعاون مع شركائنا المحليين الدوليين للارتقاء بأداء المسؤولين الحكوميين، مستفيدين من الخبرات الدولية والممارسات الجيدة وتكييفها مع السياق اللبناني».

بومباردييري

وأشادت السفيرة بومباردييري بسمة معهد باسل فليحان كـ «مؤسسة موثوق بها»، مذكّرة بدوره «الفاعل في تسليط الضوء على قانون الشراء العام الجديد في لبنان (...) الذي يرقى إلى مستوى المعايير العالمية الحديثة»، وفي

«معهد باسل فليحان» يُطلق شهادة تخصّصية دولية بالشراء العام للمسؤولين

المؤسسات، وإعادة الاعتبار لدورها وقدراتها لأنها الوحيدة المؤتمنة على الدولة والخدمة العامة».

وأضافت: «اجتماعنا اليوم هو برهان أن المؤسسات ما زالت موجودة، تعمل وتخطط، وأن الشركاء الدوليين مستعدون لتوفير المساندة والدعم طالما الإرادة في الإصلاح والتقدّم موجودة».

وتوجهت إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المهجرين ومدير المالية العام متمنية عليهم «حض مجلس الوزراء على معالجة مشكلة تدهور قيمة رواتب موظفي القطاع العام، ورفض تعميم الفوضى، وضرب مبدأ الشمولية بين الموظفين، إذ أصبحت الرواتب تتفاوت وفقاً للوزارة التي يعملون فيها لا بحسب رتبتهم الإدارية أو طبيعتها».

ووصفت مشروع الشهادة التخصصية في الشراء العام الاستراتيجي بأنه «بمثابة تجديد لعلاقة التعاون المستمرة والثقة بين المعهد وجامعة تور فرغاتا، إذ سهّل المعهد مشاركة ٢٥ من المسؤولين والعاملين في القطاع العام على مدى عشر سنوات في برنامج الماجستير الدولي في الشراء العام الذي توفره الجامعة».

وقدّم مدير البرنامج في جامعة روما تور فرغاتا البروفيسور غوستافو بيغا شرحاً عن مضمونه وأهميته. وأدلى مسؤولان لبنانيان سبق أن شاركا فيه بشهادتين تحدثا فيها عنّا وفره لهما في عملهما.

بالسفيرة «دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي يأتي في وقت يعمل لبنان على تطبيق قانون الشراء العام الإصلاحي منذ عام ٢٠٢٢».

وشدّد على أن «السير بهذه الإصلاحات يتطلب وجود إدارات كفّية وخبرات تقنية عالية يعمل عليها المعهد المالي لناحية تعزيز الخبرات والكفاية في الإدارة العامة، وعلى تأمين استمرارية عمل المؤسسات في هذه الظروف الصعبة».

وأشادت السفيرة بومبارديري بسمعة معهد باسل فليحان كـ «مؤسسة موثوق بها» مذكّرة بدوره «الفاعل في تسليط الضوء على قانون الشراء العام الجديد في لبنان (...) الذي يرقى إلى مستوى المعايير العالمية الحديثة»، وفي «تدريب المسؤولين على تطبيقه». وأشارت إلى أن جامعة تور فرغاتا «من المؤسسات الأكاديمية الأكثر شهرة على مستوى العالم في مجال الشراء العام».

وشدّدت على أن «الشراء العام يترجم في الحياة الاقتصادية مبدأ سيادة القانون، وهو حجر الزاوية لاقتصاد مفتوح وتنافسي يركّز على التنمية»، منبّهة إلى أن «عمليات الشراء العام غير السليمة تساهم في تعزيز الفساد، وتحول دون النمو، وتقتل الابتكار والإنتاجية، وتبعد المستثمرين والمانحين الدوليين».

وشدّدت بساط في كلمتها على أن «الرهان اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هو على

أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وجامعة روما تور فرغاتا الإيطالية أمس، برنامج شهادة تخصصية دولية في الشراء العام الاستراتيجي لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، وضمّه وزير المال الدكتور يوسف الخليل الذي رعى احتفال الإعلان عنه بممثلاً مدير المالية العام جورج معراوي بأنه «نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية».

وحضر احتفال إطلاق البرنامج الذي أقيم في المعهد، إضافة إلى معراوي وسفيرة إيطاليا لدى لبنان نيكوليتا بومبارديري، نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور سعادة الشامي ووزير المهجرين عصام شرف الدين ومدير مكتب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير خليل دنغزلي ونائبة رئيسة التعاون الدولي في الإتحاد الأوروبي اليسيا سكوارسيللا ورئيسة المجلس الأعلى للجمارك ريمما مكي ومحافظ النبطية الدكتورة هدى الترك، وعدد من المديرات والمديرين العاملين ورؤساء البلديات وممثلي الأجهزة الرقابية والأمنية والعسكرية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إضافة إلى البروفيسور غوستافو بيغا مدير الماجستير الدولي في جامعة روما تور فرغاتا.

وشكر الوزير الخليل في كلمة ألقاها باسمه معراوي للحكومة الإيطالية ووزارة الخارجية والتعاون الدولي خصوصاً ممثلة



اقتصاد

«معهد باسل فليحان» يُطلق شهادة تخصصية دولية بالشراء العام للمسؤولين

في يناير 16, 2024

10



شارك المقال

أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وجامعة روما تور فرغاتا الإيطالية امس، برنامج شهادة تخصصية دولية في الشراء العام الاستراتيجي لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، وضّفه وزير المال الدكتور يوسف الخليل الذي رعى احتفال الإعلان عنه ممثلاً مدير المالية العام جورج معراوي بأنه «نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية». وشكر الوزير الخليل في كلمة ألقاها باسمه معراوي للحكومة الإيطالية ووزارة الخارجية والتعاون الدولي خصوصاً ممثلاً بالسفيرة «دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي يأتي في وقت يعمل لبنان على تطبيق قانون الشراء العام الإصلاحي منذ عام 2022». وقال: «سعت حكومتنا ولا تزال إلى تصحيح تداعيات الأزمة والسير بالإجراءات المطلوبة للتعافي والنهوض بالاقتصاد، وهذه الإجراءات ضمناها في موازنة 2024، بالإضافة إلى مشاريع قوانين إصلاحية تُضَب في استراتيجية الحكومة في النهوض الاقتصادي». وشدد على أن «السير بهذه الإصلاحات يتطلب وجود إدارات كفوءة وخبرات تقنية عالية يعمل عليها المعهد المالي للاحية تعزيز الخبرات والكفاية في الإدارة العامة، وعلى تأمين استمرارية عمل المؤسسات في هذه الظروف الصعبة». وأوضح أن مشروع الشهادة التخصصية «يشهد

<https://www.elsharkonline.com/%d9%85%d8%b9%d9%87%d8%af-%d8%a8%d8%a7%d8%b3%d9%84-%d9%81%d9%84%d9%8a%d8%ad%d8%a7%d9%86-%d9%8a%d9%8f%d8%b7%d9%84%d9%82-%d8%b4%d9%87%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%aa%d8%ae%d8%b5%d9%91%d8%b5%d9%8a%d8%a9-%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a%d9%91%d8%a9-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85-%d9%84%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%a4%d9%88%d9%84%d9%8a%d9%86/2024/01/16/%d8%a5%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af>

«معهد باسل فليحان» يطلق شهادة تخصصية دولية بالشراء العام للمسؤولين



لدعوة معهد باسل فليحان

على الدعم والتعاون الفاعل من قبل الشركاء، وعلى تجاوب الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات»، داعياً «جميع المؤهلين للاشتراك في هذا البرنامج التخصصي». وأشادت السفيرة بومبارديري بسمعة معهد باسل فليحان كـ«مؤسسة مولوق بها». مذكراً بدوره «الفاعل في تسليط الضوء على قانون الشراء العام الجديد في لبنان (...) الذي يرقى إلى مستوى المعايير العالمية الحديثة»، وفي «تدريب المسؤولين على تطبيقه». وأشارت إلى أن جامعة تور فرغانا «من المؤسسات الأكاديمية الأكثر شهرة على مستوى العالم في مجال الشراء العام».

وشدّدت على أن «الشراء العام يترجم في الحياة الاقتصادية مبدأ سيادة القانون، وهو حجر الزاوية لاقتصاد مفتوح وتنافسي يركّز على التنمية»، منبهة إلى أن «عمليات الشراء العام غير السليمة تساهم في تعزيز الفساد، وتحول دون النمو، وتقلل الابتكار والإنتاجية، وتبعد المستثمرين والمواطنين». وأوضحت أن مشروع الشهادة التخصصية «يهدف من خلال التدريب وبناء القدرات إلى إيجاد ثقافة شراء عام، تساهم في الحفاظ على روح قانون الشراء العام الذي أقر عام ٢٠٢١، وضمان تنفيذه بالكامل». وشكرت الحكومة الإيطالية «هذا الاستثمار الجيد والمثمر الذي أتاح حينها للمعهد وضع أول مدعاه لانطلاق المسار الإصلاحي للشراء العام، بدءاً بالمؤتمر الوطني الأول عام ٢٠١٨، تلاه المسح الدولي MAPS الذي مكّن لبنان من بناء المسار الإصلاحي على معطيات وتوصيات علمية بمشاركة كل المعنيين، ثم إقرار قانون الشراء العام» الذي وصفته بأنه «أول قانون عصري وموحد يتماشى مع المتطلبات الدولية ويعالج الثغرات في منظومة الشراء لتكون أكثر فاعلية وإشافية وتتنسجم مع الأهداف السياسية والإصلاحية للبلدية العامة». وأفادت بأن «هذا المسار استكمل بإقرار الحكومة لاستراتيجية وطنية للإصلاح وخطة عمل تنفيذية ٢٠٢٢-٢٠٢٤ وبلورة استراتيجية بناء القدرات تأخذ في الاعتبار ضرورات حسن تنفيذ القانون الجديد ووضع رؤية مستقبلية للتخصص على كل المستويات». وقدم مدير البرنامج في جامعة روما تور فرغانا البروفيسور غوستافو بيغا شرحاً عن مضمونه وأهميته، وأدى مسؤولان لبنانيان سبق أن شاركا فيه بشهادتين تحدثا فيها عن وفرة لهما في عملهما.

أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وجامعة روما تور فرغانا الإيطالية امس، برنامج شهادة تخصصية دولية في الشراء العام الاستراتيجي لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني. وصله وزير المال الدكتور يوسف الخليل الذي رعى احتفال الإعلان عنه ممثلاً مدير المالية العام جورج معراوي بأنه «نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية». وشكر الوزير الخليل في كلمة ألقاها باسمه معراوي للحكومة الإيطالية ووزارة الخارجية والتعاون الدولي خصوصاً ممثلة بالسفيرة «دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي يأتي في وقت يعمل لبنان على تطبيق قانون الشراء العام الإصلاحي منذ عام ٢٠٢٢». وقال: «سعت حكومتنا ولا تزال إلى تصحيح تداعيات الأزمة والسير بالإجراءات المطلوبة للتعاافي والنهوض بالاقتصاد، وهذه الإجراءات ضمنتها في موازنة ٢٠٢٤. بالإضافة إلى مشاريع قوانين إصلاحية تُسبب في استراتيجية الحكومة في النهوض الاقتصادي». وشدد على أن «السير بهذه الإصلاحات يتطلب وجود إدارات كفوءة وخبرات تقنية عالية يعمل عليها المعهد المالي للاحية تعزيز الخبرات والكفاية في الإدارة العامة، وعلى تأمين استمرارية عمل المؤسسات في هذه الظروف الصعبة». وأوضح أن مشروع الشهادة التخصصية «يشهد على تعاون وثيق يربط مؤسسات الدولة بالمؤسسات الإيطالية، وتحديداً جامعة روما تور فرغانا المعروفة والتي تخرّج منها منذ العام ٢٠١٢ أكثر من ٢٥ موظفاً وموظفة في الماجستير الدولي في إدارة الشراء العام، سهّل المعهد مشاركتهم بها حرصاً منه على رفد الإدارة اللبنانية بالمهارات العالية والخبرات». وأضاف: «يندر مشروع الشهادة التخصصية الدولية في الشراء العام الاستراتيجي في إطار عملنا لتعزيز القدرات في الشراء العام وهو في صلب الإستراتيجية الوطنية التي اقترحتها حكومتنا في العام ٢٠٢٢، والذي نتابع تنفيذه في اللجنة الوزارية المؤلفة لهذا الغرض». وهذه الشهادة التخصصية هي نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية، تتوج عملنا بالتعاون مع شركائنا المحليين الدوليين للارتقاء بأداء المسؤولين الحكوميين، مستفيدين من الخبرات الدولية والممارسات الجيدة وتكييفها مع السياق اللبناني». واعتبر أن «نجاح هذا المشروع واستدامة نتائجه يعتمدان إلى حد كبير

«معهد باسل فليحان» يُطلق شهادة تخصصية دولية بالشراء العام للمسؤولين

المؤسسات، وإعادة الاعتبار لدورها وقدراتها لأنها الوحيدة المؤتمنة على الدولة والخدمة العامة.»

وأضافت: «اجتماعنا اليوم هو برهان أن المؤسسات ما زالت موجودة، تعمل وتخطط، وأن الشركاء الدوليين مستعدون لتوفير المساندة والدعم طالما الإرادة في الإصلاح والتقدم موجودة.»

وتوجهت إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المهجرين ومدير المالية العام متمنية عليهم «حض مجلس الوزراء على معالجة مشكلة تدهور قيمة رواتب موظفي القطاع العام، ورفض تعميم الفوضى، وضرب مبدأ الشمولية بين الموظفين، إذ أصبحت الرواتب تتفاوت وفقاً للوزارة التي يعملون فيها لا بحسب رتبتهم الإدارية أو طبيعتها.»

ووصفت مشروع الشهادة التخصصية في الشراء العام الاستراتيجي بأنه «بمثابة تجديد لعلاقة التعاون المستمرة والثقة بين المعهد وجامعة تور فرغاتا، إذ سهّل المعهد مشاركة ٢٥ من المسؤولين والعاملين في القطاع العام على مدى عشر سنوات في برنامج الماجستير الدولي في الشراء العام الذي توفره الجامعة.»

وقدم مدير البرنامج في جامعة روما تور فرغاتا البروفيسور غوستافو بيغا شرحاً عن مضمونه وأهميته. وأدلى مسؤولان لبنانيان سبق أن شاركا فيه بشهادتين تحدثنا فيها عما قرره لهما في عملهما.

بالسفيرة «دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي يأتي في وقت يعمل لبنان على تطبيق قانون الشراء العام الإصلاحي منذ عام ٢٠٢٢.»

وشدد على أن «السير بهذه الإصلاحات يتطلب وجود إدارات كفئة وخبرات تقنية عالية يعمل عليها المعهد المالي لناحية تعزيز الخبرات والكفاية في الإدارة العامة، وعلى تامين استمرارية عمل المؤسسات في هذه الظروف الصعبة.»

وأشادت السفيرة بومبارديري بسمعة معهد باسل فليحان كـ«مؤسسة موثوق بها» مذكّرة بدوره «الفاعل في تسليط الضوء على قانون الشراء العام الجديد في لبنان (...)» الذي يرقى إلى مستوى المعايير العالمية الحديثة، وفي «تدريب المسؤولين على تطبيقه». وأشارت إلى أن جامعة تور فرغاتا «من المؤسسات الأكاديمية الأكثر شهرة على مستوى العالم في مجال الشراء العام.»

وشددت على أن «الشراء العام يترجم في الحياة الاقتصادية مبدأ سيادة القانون، وهو حجر الزاوية لاقتصاد مفتوح وتنافسي يركز على التنمية»، منبهة إلى أن «عمليات الشراء العام غير السليمة تساهم في تعزيز الفساد، وتحول دون النمو، وتقتل الابتكار والإنتاجية، وتبعد المستثمرين والمناحين الدوليين.»

وشددت بساط في كلمتها على أن «الرهان اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هو على

أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وجامعة روما تور فرغاتا الإيطالية أمس، برنامج شهادة تخصصية دولية في الشراء العام الاستراتيجي لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، ووصّفه وزير المال الدكتور يوسف الخليل الذي رعى احتفال الإعلان عنه بممثلاً مدير المالية العام جورج معاوي بأنه «نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية.»

وحضر احتفال إطلاق البرنامج الذي أقيم في المعهد، إضافة إلى معاوي وسفيرة إيطاليا لدى لبنان نيكوليتا بومبارديري، نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور سعادة الشامي ووزير المهجرين عصام شرف الدين ومدير مكتب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير خليل دنغزلي ونائبة رئيسة التعاون الدولي في الإتحاد الأوروبي اليسيا سكوارسيللا ورئيسة المجلس الأعلى للجمارك ريما مكي ومحافظ النبطية الدكتورة هدى الترك، وعدد من المديرات والمديرين العامين ورؤساء البلديات وممثلي الأجهزة الرقابية والأمنية والعسكرية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إضافة إلى البروفيسور غوستافو بيغا مدير الماجستير الدولي في جامعة روما تور فرغاتا.

وشكر الوزير الخليل في كلمة القاها باسمه معاوي للحكومة الإيطالية ووزارة الخارجية والتعاون الدولي خصوصاً ممثلة

الدورة الاقتصادية

مجلة اقتصادية عربية



معهد باسل فليحان أطلق مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية شهادة تخصصية دولية في الشراء العام للمسؤولين اللبنانيين الخليل ممثلاً بمعراوي وصف البرنامج بأنه "نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية"

أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وجامعة روما تور فرغاتا الإيطالية اليوم الثلاثاء برنامج شهادة تخصصية دولية في الشراء العام الاستراتيجي لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، وصّفه وزير المال الدكتور يوسف الخليل الذي رعى احتفال الإعلان عنه بممثلاً مدير المالية العام جورج معراوي بأنه "نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية".

وحضر احتفال إطلاق البرنامج الذي أقيم في المعهد، إضافة إلى معراوي وسفيرة إيطاليا لدى لبنان نيكوليتا بومبارديري، نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور سعادة الشامي ووزير المهجرين عصام شرف الدين ومدير مكتب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير خليل دنغزلي ونائبة رئيسة التعاون الدولي في الإتحاد الأوروبي أليسيا سكوارسيللا ورئيسة المجلس الأعلى للجمارك ريماء مكي ومحافظ النبطية الدكتورة هدى الترك، وعدد من المديرات والمديرين العامين ورؤساء البلديات وممثلي الأجهزة الرقابية والأمنية والعسكرية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إضافة إلى البروفيسور غوستافو بيغا مدير الماجستير الدولي في جامعة روما تور فرغاتا.

L'Orient LE JOUR

MARCHÉS PUBLICS

L'Institut libanais des finances et une université romaine s'allient pour former des fonctionnaires

Le programme est financé par le ministère italien des Affaires étrangères.

Philippe HAGE BOUTROS

L'Institut des finances Bassel Flehane, centre de recherche et de formation rattaché au ministère libanais des Finances, et l'université romaine Tor Vergata, l'une des plus importantes d'Italie, se sont alliés pour dispenser une formation dédiée aux marchés publics et destinée aux fonctionnaires libanais en exercice.

Le programme, financé par le ministère italien des Affaires étrangères, a été officiellement lancé mardi dans les locaux de l'Institut près du Palais de justice à Beyrouth, en présence de sa présidente Lamia Moubayed, de l'ambassadrice d'Italie Nicoletta Bombardiere, du vice-président du Conseil des ministres Saadé Chami et du directeur général par intérim du ministère des Finances Georges Maaroufi.

Selon Lamia Moubayed, la formation doit durer deux mois (mai et juin) et sera validée par un certificat. Elle sera essentiellement centrée sur l'application de la loi et des réglementations qui régissent les marchés publics au Liban, « avec une ouverture sur les pratiques internationales ».

Une collaboration déjà étroite

Nicoletta Bombardiere précise, elle, que ce programme s'inscrit dans la continuité de la collaboration déjà étroite qui existe entre l'Institut des finances et l'université Tor Vergata. « L'intérêt pour l'Italie est de préparer le futur, malgré les circonstances difficiles que traversent le Liban et la région (suite à la guerre qui fait rage à Gaza et ses débordements au Liban et dans d'autres pays du Moyen-Orient, NDLR) », indique-t-elle à *L'Orient-Le Jour*. « Il ne peut y avoir d'économie solide ni d'environnement des affaires capable d'attirer des investissements sans réglementation solide régissant les marchés publics. C'est très important pour le Liban et pour ses partenaires économiques », ajoute-t-elle.

Lamia Moubayed confirme pour sa part que l'Institut collabore depuis longtemps avec cette université italienne, qui est une des seules au monde à proposer un master centré sur la gestion des marchés publics qui soit adapté aux professionnels, dirigé par le professeur Gustavo Piga. « Nous y avons inscrit plusieurs fonctionnaires détenant des postes de responsabilité au cours des 12 dernières années dans le cadre de projets financés notamment par la Banque européenne pour la reconstruction et le développement (BERD). »

Lancées depuis mardi, les inscriptions pour ce nouveau certificat resteront ouvertes pendant un mois aux candidats éligibles. Ceux-ci doivent notamment justifier de 5 à 10 ans d'expérience dans des domaines liés aux marchés publics (tels que les finances publiques, l'audit ou encore la comptabilité), et avoir également exercé pendant au moins 3 ans un poste dans ce domaine, de préférence avec des responsabilités.

« Le programme cible des profils stratégiques au sein de la fonction publique », explique Lamia Moubayed, qui précise que cette formation ne pourra accueillir que 25 candidats dans un premier temps. La formation sera dispensée au Liban, avec un voyage d'étude en Italie prévu en fin de parcours. Le certificat délivré servira aussi de passerelle pour accéder au master sur la gestion des marchés publics de l'université. « Si l'expérience est concluante, elle pourra être renouvelée, voire développée, avec en ligne de mire la mise en place d'un certificat adapté aux autres pays arabes », conclut Lamia Moubayed.

Le Liban a adopté en juin 2021 le premier véritable code des marchés publics de son histoire, une loi qui a été amendée au printemps dernier. L'Institut des finances estime qu'il est indispensable que le pays forme davantage de fonctionnaires face aux enjeux de la gestion moderne et transparente de la commande publique.

شهادة تخصصية دولية في الشراء العام للمسؤولين اللبنانيين

27 نشاطات 16 يناير, 2024, 20 ساعة منذ



أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وجامعة روما تور فرغاتا الإيطالية برنامج شهادة تخصصية دولية في الشراء العام الاستراتيجي لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، وضمه وزير المال الدكتور يوسف الخليل الذي رعى احتفال الإعلان عنه بممثلاً مدير المالية العام جورج معراوي بأنه "نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية".

وحضر احتفال إطلاق البرنامج الذي أقيم في المعهد، إضافة إلى معراوي وسفيرة إيطاليا لدى لبنان نيكوليتا بومبارديري، نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور سعادة الشامي ووزير المهجرين عصام شرف الدين ومدير مكتب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير خليل دنغزلي ونائبة رئيسة التعاون الدولي في الإتحاد الأوروبي أليسيا سكوارسيللا ورئيسة المجلس الأعلى للجمارك ربما مكي ومحافظ النبطية الدكتورة هدى الترك، وعدد من المديرين والعاملين ورؤساء البلديات وممثلي الأجهزة الرقابية والأمنية والعسكرية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إضافة إلى البروفيسور غوستافو بيغا مدير الماجستير الدولي في جامعة روما تور فرغاتا.

وشكر الوزير الخليل في كلمة ألقاها باسمه معراوي للحكومة الإيطالية ووزارة الخارجية والتعاون الدولي خصوصاً ممثلة بالسفيرة "دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي يأتي في وقت

«معهد باسل فليحان» يُطلق شهادة تخصصية دولية بالشراء العام للمسؤولين

في: 01/16/2024 فى: إقتصاد طباعة البريد الإلكتروني

أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وجامعة روما تور فرغانا الإيطالية أمس، برنامج شهادة تخصصية دولية في الشراء العام الاستراتيجي لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، وصّفه وزير المال الدكتور يوسف الخليل الذي رعى احتفال الإعلان عنه ممثلاً مدير المالية العام جورج معراوي بأنه «نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية». وشكر الوزير الخليل في كلمة ألقاها باسمه معراوي للحكومة الإيطالية ووزارة الخارجية والتعاون الدولي خصوصاً ممثلاً بالسفيرة «دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي يأتي في وقت يعمل لبنان على تطبيق قانون الشراء العام الإصلاحي منذ عام 2022». وقال: «سعت حكومتنا ولا تزال إلى تصحيح تداعيات الأزمة والسير بالإجراءات المطلوبة للنعافي والنهوض بالاقتصاد، وهذه الإجراءات ضمناً في موازنة 2024، بالإضافة إلى مشاريع قوانين إصلاحية تصب في استراتيجية الحكومة في النهوض الاقتصادي». وشدد على أن «السير بهذه الإصلاحات يتطلب وجود إدارات كفوءة وخبرات تقنية عالية يعمل عليها المعهد المالي لناحية تعزيز الخبرات والكفاية في الإدارة العامة، وعلى تأمين استمرارية عمل المؤسسات في هذه الظروف الصعبة». وأوضح أن مشروع الشهادة التخصصية «يشهد على تعاون وثيق يربط مؤسسات الدولة بالمؤسسات الإيطالية، وتحديدًا جامعة روما تور فرغانا المعروفة والتي تخرّج منها منذ العام 2013 أكثر من 25 موظفًا وموظفة في الماجستير الدولي في إدارة الشراء العام، سهّل المعهد مشاركتهم بها حرصاً منه على رفد الإدارة اللبنانية بالمهارات العالية والخبرات». وأضاف: «يندرج مشروع الشهادة التخصصية الدولية في الشراء العام الاستراتيجي في إطار عملنا لتعزيز القدرات في الشراء العام وهو في صلب الإستراتيجية الوطنية التي اقترتها حكومتنا في العام 2022، والذي نتابع تنفيذه في اللجنة الوزارية المؤلفة لهذا الغرض، وهذه الشهادة التخصصية هي نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية، نتوج عملنا بالتعاون مع شركائنا المحليين الدوليين للارتقاء بأداء المسؤولين الحكوميين، مستفيدين من الخبرات الدولية والممارسات الجيدة وتكييفها مع السياق اللبناني». واعتبر أن «نجاح هذا المشروع واستدامة نتائجه يعتمدان إلى حد كبير على الدعم والتعاون الفاعل من قبل الشركاء، وعلى تجاوب الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات»، داعياً «جميع المهنيين للاشتراك في هذا البرنامج التخصصي». وأشادت السفيرة بومبارديري بسمعة معهد باسل فليحان كـ«مؤسسة موثوقة بها»، مذكّرة بدوره «الفاعل في تسليط الضوء على قانون الشراء العام الجديد في لبنان (...) الذي يرقى إلى مستوى

<https://journalalire.com/2024/01/%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%8F%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D9%91%D8%B5%D9%8A/>

“معهد باسل فليحان” يُطلق شهادة تخصصية دوليّة بالشراء العام للمسؤولين

1,292

الثلاثاء، 2024/01/16 2:03 مساءً



أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وجامعة روما تور فرغاتا الإيطالية اليوم، برنامج شهادة تخصصية دوليّة في الشراء العام الاستراتيجي لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، وصّقه وزير المال الدكتور يوسف الخليل الذي رعى احتفال الإعلان عنه بتمثلاً مدير المالية العام جورج معراوي بأنه “نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية”.

وحضر احتفال إطلاق البرنامج الذي أقيم في المعهد، إضافة إلى معراوي وسفيرة إيطاليا لدى لبنان نيكوليتا بومباردييري ، نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور سعادة الشامي ووزير المهجرين عصام شرف الدين ومدير مكتب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير خليل دنغزلي ونائبة رئيسة التعاون الدولي في الإتحاد الأوروبي أليسيا سكوارسيللا ورئيسة المجلس الأعلى للجمارك ريماء مكي ومحافظ النبطية الدكتورة هدى الترك، وعدد من المديرات والمديرين العاميين ورؤساء البلديات وممثلي الأجهزة

<https://lebapedia.com/%d9%85%d8%b9%d9%87%d8%af-%d8%a8%d8%a7%d8%b3%d9%84-%d9%81%d9%84%d9%8a%d8%ad%d8%a7%d9%86-%d9%8a%d9%8f%d8%b7%d9%84%d9%82-%d8%b4%d9%87%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%aa%d8%ae%d8%b5%d9%91%d8%b5%d9%8a%d8%a9/>



معهد باسل فليحان يطلق شهادة تخصصية دولية بالشراء العام للمسؤولين

موقع كل يوم « اخبار لبنان » « اقتصاد » « المركزية » معهد باسل فليحان يطلق شهادة تخصصية دولية بالشراء العام للمسؤولين

"معهد باسل فليحان" يُطلق شهادة تخصصية دولية بالشراء العام للمسؤولين

اخبار لبنان

موقع كل يوم - المركزية

نشر بتاريخ: ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٤

المركزية- أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وجامعة روما تور فرغانا الإيطالية اليوم، برنامج شهادة تخصصية دولية في الشراء العام الاستراتيجي لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، وضمه وزير المال الدكتور يوسف الخليل الذي رعى احتفال الإعلان عنه بممثلاً مدير المالية العام جورج معراوي بأنه نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية.

وحضر احتفال إطلاق البرنامج الذي أقيم في المعهد، إضافة إلى معراوي وسفيرة إيطاليا لدى لبنان نيكوليتا بومباردييري، نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور سعادة الشامي ووزير المهجرين عصام شرف الدين ومدير مكتب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير خليل دنغزلي ونائبة رئيسة التعاون الدولي في الإتحاد الأوروبي أليسيا سكوارسيالا ورئيسة المجلس الأعلى للجوارك ريما مكي ومحافظ النبطية الدكتورة هدى الترك، وعدد من المديرات والمديرين العامين ورؤساء البلديات وممثلي الأجهزة الرقابية والأمنية والعسكرية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إضافة إلى البروفيسور غوستافو بيغا مدير الماجستير الدولي في جامعة روما تور فرغانا.

<https://www.klyoum.com/lebanon-news/ar/20-%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%86>

المنتشر

معهد باسل فليحان أطلق مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية

بتاريخ 16، 2024 • اضافة تعليق • 17 زيارة

شهادة تخصصية دولية في الشراء العام للمسؤولين اللبنانيين - الخليل
ممثلاً بمعراوي وصف البرنامج بأنه "نقلة نوعية في تنمية القدرات
الوطنية"

Attachment thumbnail

Attachment thumbnail

الخليل ممثلاً بمعراوي وصفه البرنامج بأنه "نقلة نوعية في تنمية القدرات
الوطنية"

معهد باسل فليحان أطلق مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية

شهادة تخصصية دولية في الشراء العام للمسؤولين اللبنانيين

اطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وجامعة روما تور فرغاتا الإيطالية اليوم الثلاثاء برنامج شهادة تخصصية دولية في الشراء العام الاستراتيجي لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، وصفه وزير المال الدكتور يوسف الخليل الذي رعى احتفال الإعلان عنه بممثلاً مدير المالية العام جورج معراوي بأنه "نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية".

وحضر احتفال إطلاق البرنامج الذي أقيم في المعهد، إضافة إلى معراوي وسفيرة إيطاليا لدى لبنان نيكوليتا بومباردييري، نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور سعادة الشامي ووزير المهجرين عصام شرف الدين ومدير مكتب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير خليل دنغزلي ونائبة رئيسة التعاون الدولي في الإتحاد الأوروبي أليسيا سكوارسيلا ورئيسة المجلس الأعلى للجمارك ريماء مكي ومحافظ النبطية الدكتورة هدى الترك، وعدد من المديرات والمديرين العامين ورؤساء البلديات وممثلي الأجهزة الرقابية والأمنية والعسكرية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إضافة إلى البروفيسور غوستافو بيغا مدير الماجستير الدولي في جامعة روما تور فرغاتا.

الخليل

وشكر الوزير الخليل في كلمة ألقاها باسمه معراوي للحكومة الإيطالية ووزارة الخارجية والتعاون الدولي خصوصاً ممثلة بالسفيرة "دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي يأتي في وقت يحيا فيه لبنان على تطبيع قاعدته الشراء العام الاصلاح منذ عام 2022"



“معهد باسل فليحان” يُطلق شهادة تخصصية دولية بالشراء العام للمسؤولين

28.610

منذ يوم واحد



أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وجامعة روما تور فرغانا الإيطالية اليوم، برنامج شهادة تخصصية دولية في الشراء العام الاستراتيجي لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني. وصفه وزير المال الدكتور يوسف الخليل الذي رعى احتفال الإعلان عنه بممثلة مدير المالية العام جورج معراوي بأنه “نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية”.

وحضر احتفال إطلاق البرنامج الذي أقيم في المعهد، إضافة إلى معراوي وسفيرة إيطاليا لدى لبنان نيكيوليتا بومبارديري، نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور سعادة الشامي، وزير المهجرين عصام شرف الدين ومدير مكتب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير خليل دنغري ونائبة رئيسة التعاون الدولي في الإتحاد الأوروبي أليسيا سكوارسبيللا ورئيسة المجلس الأعلى للجمارك ريماء مكي ومحافظ النبطية الدكتورة هدى الترك، وعدد من المديرات والمديرين العامين ورؤساء البلديات وممثلي الأجهزة الرقابية والأمنية والعسكrite والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إضافة إلى البروفيسور غوستافو بيجا مدير الماجستير الدولي في جامعة روما تور فرغانا.

وشكر الوزير الخليل في كلمة ألقاها باسمه معراوي للحكومة الإيطالية ووزارة الخارجية والتعاون الدولي خصوصاً معنلة بالسفيرة “دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي يأتي في وقت يعمل لبنان على تطبيق قانون الشراء العام الإصلاحى منذ عام 2022”.

وقال: “سعت حكومتنا وما تزال إلى تصحيح تداعيات الأزمة والسير بالإجراءات المطلوبة للتعاقي والنهوض بالاقتصاد، وهذه الإجراءات ضمناها في موازنة 2024، بالإضافة إلى مشاريع قوانين إصلاحية تطب في استراتيجية الحكومة في النهوض الاقتصادي”.

<https://alhawadess.com/%d9%85%d8%b9%d9%87%d8%af-%d8%a8%d8%a7%d8%b3%d9%84-%d9%81%d9%84%d9%8a%d8%ad%d8%a7%d9%86-%d9%8a%d9%8f%d8%b7%d9%84%d9%82-%d8%b4%d9%87%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%aa%d8%ae%d8%b5%d9%91%d8%b5%d9%8a%d8%a9/>



+ -

اقتصاد

Jan 16, 2024 1:53 PM

"معهد باسل فليحان" يُطلق شهادة تخصصية دولية بالشراء العام للمسؤولين

المركزية- أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وجامعة روما تور فرغاتا الإيطالية اليوم، برنامج شهادة تخصصية دولية في الشراء العام الاستراتيجي لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، ووصّفه وزير المال الدكتور يوسف الخليل الذي رعى احتفال الإعلان عنه بممثلًا مدير المالية العام جورج معراوي بأنه "نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية".

وحضر احتفال إطلاق البرنامج الذي أقيم في المعهد، إضافة إلى معراوي وسفيرة إيطاليا لدى لبنان نيكوليتا يومبارديري، نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور سعادة الشامي ووزير المهجرين عصام شرف الدين ومدير مكتب البنك الأوروبي للانشاء والتعمير خليل دنغزلي ونائبة رئيسة التعاون الدولي في الإتحاد الأوروبي اليسيا سكوارسيلاتا ورئيسة المجلس الأعلى للجمارك ريماء مكي ومحافظ النبطية الدكتورة هدى الترك، وعدد من المديرات والمديرين العاميين ورؤساء البلديات وممثلى الأجهزة الرقابية والأمنية والعسكرية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إضافة إلى البروفيسور غوستافو بيغا مدير الماجستير الدولي في جامعة روما تور فرغاتا.

وشكر الوزير الخليل في كلمة ألقاها باسمه معراوي للحكومة الإيطالية ووزارة الخارجية والتعاون الدولي خصوصاً ممثلة بالسفيرة "دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي يأتي في وقت يعمل لبنان على تطبيق قانون الشراء العام الإصلاحى منذ عام 2022".

وقال: "سعت حكومتنا وما تزال إلى تصحيح تداعيات الأزمة والسير بالإجراءات المطلوبة للتعافي والنهوض بالاقتصاد، وهذه الإجراءات ضمناً في موازنة 2024، بالإضافة إلى مشاريع قوانين إصلاحية تصب في استراتيجية الحكومة في النهوض الاقتصادي".

<https://www.almarkazia.com/ar/news/show/528661/%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D9%8A-%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%AE%D8%B5-%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1>



معاوي ممثلا الخليل في اطلاق برنامج شهادة تخصصية دولية في الشراء العاملمعهد باسل فليحان وجامعة روما تور فرغاتا: نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية

وطنية - أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وجامعة روما تور فرغاتا الإيطالية اليوم في المعهد، برنامج شهادة تخصصية دولية في الشراء العام الاستراتيجي لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، برعاية وزير المالية الدكتور يوسف الخليل ممثلاً بالمدير العام للمالية جورج معاوي الذي وصف البرنامج بـ"النقطة النوعية في تنمية القدرات الوطنية"، في حضور نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور سعادة الشامي، وزير المهجرين في حكومة تصريف الاعمال عصام شرف الدين، سفيرة إيطاليا نيكوليتا بومبارديري، محافظ النبطية الدكتورة هدى الترك، مدير مكتب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير خليل دنغزلي، نائبة رئيسة التعاون الدولي في الإتحاد الأوروبي أليسيا سكوارسيللا، رئيسة المجلس الأعلى للجمارك ريما مكي، مدير الماجستير الدولي في جامعة روما تور فرغاتا البروفيسور غوستافو بيغا، رئيسة المعهد لميا المبيض بساط، وعدد من المديرات والمديرين العاملين ورؤساء البلديات وممثلي الأجهزة الرقابية والأمنية والعسكرية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

معاوي

والقى معاوي كلمة وزير المالية، شكر فيها الحكومة الإيطالية ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، "خصوصاً ممثلةً بالسفيرة بومبارديري على دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي يأتي في وقت يعمل لبنان على تطبيق قانون الشراء العام الإصلاحي منذ عام 2022"، وقال: "سعت حكومتنا وما تزال إلى تصحيح تداعيات الأزمة والسير بالإجراءات المطلوبة للتعافي والنهوض بالاقتصاد، وهذه الإجراءات ضمناً في موازنة 2024، بالإضافة إلى مشاريع قوانين إصلاحية تصب في استراتيجية الحكومة في النهوض الاقتصادي"، وشدد على أن "السير بهذه الإصلاحات يتطلب وجود إدارات كفية وخبرات تقنية عالية يعمل عليها المعهد المالي لناحية تعزيز الخبرات والكفاية في الإدارة العامة، وعلى تأمين استمرارية عمل المؤسسات في هذه الظروف الصعبة"، ورأى أن "التحدي يكمن اليوم في الحفاظ على هذه الكوادر وعلى استمرارية عمل المؤسسات في ظلّ تدهور الوضع المالي والقلق من تدهور الوضع الأمني".

وأوضح معاوي أن "مشروع الشهادة التخصصية يشهد على تعاون وثيق يربط مؤسسات الدولة بالمؤسسات الإيطالية، وتحديداً جامعة روما تور فرغاتا المعروفة والتي تخرّج منها منذ العام 2013 أكثر من 25 موظفاً وموظفة في الماجستير الدولي في إدارة الشراء العام، سهّل المعهد مشاركتهم بها حرصاً منه على رفد الإدارة اللبنانية بالمهارات العالية والخبرات"، ولفت إلى أن "مشروع الشهادة التخصصية الدولية في الشراء العام الاستراتيجي يندرج في إطار عملنا لتعزيز القدرات في الشراء العام وهو في صلب الإستراتيجية الوطنية التي

أقرتها حكومتنا في العام 2022، والذي نتابع تنفيذه في اللجنة الوزارية المؤلفة لهذا الغرض، وهذه الشهادة التخصصية هي نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية، تتوج عملنا بالتعاون مع شركائنا المحليين الدوليين للارتقاء بأداء المسؤولين الحكوميين، مستفيدين من الخبرات الدولية والممارسات الجيدة وتكييفها مع السياق اللبناني".

واعتبر أن "نجاح هذا المشروع واستدامة نتائجه يعتمدان إلى حد كبير على الدعم والتعاون الفاعل من قبل الشركاء، وعلى تجاوب الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات"، داعياً "جميع المؤهلين للاشتراك في هذا البرنامج التخصصي".

بومبارديري

وأشادت السفارة بومبارديري بـ"سمعة معهد باسل فليحان كمؤسسة موثوق بها"، مذكراً بدوره "الفاعل في تسليط الضوء على قانون الشراء العام الجديد في لبنان الذي يرقى إلى مستوى المعايير العالمية الحديثة، وفي تدريب المسؤولين على تطبيقه"، وأشارت إلى أن جامعة تور فرغاتا من المؤسسات الأكاديمية الأكثر شهرة على مستوى العالم في مجال الشراء العام، وشددت على أن "الشراء العام يترجم في الحياة الاقتصادية مبدأ سيادة القانون، وهو حجر الزاوية لاقتصاد مفتوح وتنافسي يركّز على التنمية"، منبّهة إلى أن "عمليات الشراء العام غير السليمة تساهم في تعزيز الفساد، وتحول دون النمو، وتقتل الابتكار والإنتاجية، وتبعد المستثمرين والمانحين الدوليين".

وأوضحت أن المشروع "يهدف من خلال التدريب وبناء القدرات إلى إيجاد ثقافة شراء عام تساهم في الحفاظ على روح قانون الشراء العام الذي أقرّ عام 2021 وضمان تنفيذه بالكامل"، وأكدت أن إيطاليا "ملتزمة العمل مع المؤسسات اللبنانية من أجل تنمية هذا البلد من خلال المزيد من التركيز على القطاعات التي يمكن التعويل فيها على الإرادة السياسية لإقرار الإصلاحات الوطنية ثم تنفيذها. وفي هذه الحالات، سنكون على استعداد لتقديم المساعدة وبناء القدرات".

بساط

بدورها، شددت بساط على أن "الرهان اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هو على المؤسسات، وإعادة الاعتبار لدورها وقدراتها لأنها الوحيدة المؤتمنة على الدولة والخدمة العامة"، وقالت: "اجتماعنا اليوم هو برهان أن المؤسسات ما زالت موجودة، تعمل وتخطط، وأنّ الشركاء الدوليين مستعدون لتوفير المساندة والدعم طالما الإرادة في الإصلاح والنقدّم موجودة".

وتوجهت إلى الشامي وشرف الدين ومعاوي، متمنية عليهم "حضّ مجلس الوزراء على معالجة مشكلة تدهور قيمة رواتب موظفي القطاع العام ورفض تعميم الفوضى وضرب مبدأ الشمولية بين الموظفين، إذ أصبحت الرواتب تتفاوت وفقاً للوزارة التي يعملون فيها لا بحسب رتبهم الإدارية أو طبيعتها"، وأعربت عن ثقتها بأن "الدكتور سعادة الشامي والدكتور يوسف الخليل من الذين لا يرتضون معالجة مسألة حجم الدولة من منطلق محاسبي بحت، وهم لا يقبلون تحويل الموظف إلى مياوم يعمل في أكثر من وظيفة في الوقت ذاته ليحافظ على كرامته ونزاهته، في وقت يمكن العمل على تعديل الأجور من خلال سياسة واضحة شفافة حديثة تشمل كلّ مصادر الأجر وترتّب بشكل واضح وشفاف هذه السلسلة المظلمة الظالمة التي لم يعد أحد يفقه منها شيئاً وتسبب كارثة حقيقية للدولة وللواطن".

وذكرت بأن "إيطاليا هي أول من ساند المعهد عام 2010 في سعيه لتعزيز القدرات في الشراء العام من خلال مكتب التعاون الإيطالي"، مشيرة إلى أن التعاون "المدة أربع سنوات مع المؤسسات والخبرات الإيطالية" أثمر إجراء "مسح للقدرات البشرية في الشراء العام، وتحديد الحاجات التدريبية، ووضع ملامح أول خطة لتنمية القدرات"، و"تطوير وإطلاق أول شهادة تخصصية في الشراء العام في لبنان وتوفيرها لـ 150 من العاملين في الدولة، بالتعاون مع معهد التوريد والمشتريات في بريطانيا CIPS ذات الصيت الدولي الشائع"، وقالت: "أطلقنا الحوار

العلمي حول الخيارات السياسية في الشراء العام من خلال اعداد تقارير متخصصة وأوراق سياسات، ووطّنا علاقات التعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين والدوليين وشاركنا بفاعلية في الشبكات المعرفية المتخصصة في الشراء العام في المنطقة العربية".

وشكرت بساط للحكومة الإيطالية "هذا الاستثمار الجيد والمثمر الذي أتاح حينها للمعهد وضع أول مدماك لانطلاق المسار الإصلاحي للشراء العام، بدءاً بالمؤتمر الوطني الأول عام 2018، تلاه المسح الدولي MAPS الذي مكّن لبنان من بناء المسار الإصلاحي على معطيات وتوصيات علمية بمشاركة كل المعنيين، ثم إقرار قانون الشراء العام" الذي وصفته بأنه "أول قانون عصري وموحد يتماشى مع المتطلبات الدولية ويعالج الثغرات في منظومة الشراء لتكون أكثر فاعلية ونزاهة وشفافية وتتسجم مع الأهداف السياسية والإصلاحية للمالية العامة"، وأشارت الى أن "هذا المسار استكمل بإقرار الحكومة لاستراتيجية وطنية للإصلاح وخطة عمل تنفيذية 2022-24 وبلورة استراتيجية بناء القدرات تأخذ في الاعتبار ضرورات حسن تنفيذ القانون الجديد ووضع رؤية مستقبلية للتخصص على كل المستويات".

وأشارت إلى أن وزارة المالية من خلال المعهد، "مكلفة قانوناً بالتدريب الإلزامي والمستمر على الشراء العام، نفذت عدداً من مبادرات تنمية القدرات، بدءاً بالتدريب الإلزامي والتعريف بالقانون الذي طال أكثر من 2800 مستفيد حتى اليوم (51 بالمئة منهم من العاملين في الوزارات والمؤسسات العامة والشركات المملوكة من الدولة، و26 بالمئة من الأجهزة العسكرية والأمنية، و23 بالمئة من البلديات واتحاداتها)، وصولاً إلى تطوير أربعة برامج تدريبية متخصصة في الشراء كمرحلة أولى تشمل التخطيط وإجراءات الشراء وإدارة العقود، والاتفاق الإطاري، على أن تُستكمل الجهود بعد صدور تقرير الحاجات التدريبية الذي عدّه حالياً والذي سيوفّر لنا صورة أوضح للأولويات الوطنية".

واعتبرت أن "التعاون مع إيطاليا لتطوير وتوفير الشهادة التخصصية في الشراء العام خطوة ذات أهمية بارزة تليها خطوات في الاتجاه نفسه". ورأت أن "تجربة التعاون هذه تدلّ على استمرار التزام الحكومة الإيطالية بدعم مؤسسات الدولة من جهة، وعلى الاصرار على التعاون المؤسسي بين المؤسسات اللبنانية والإيطالية"، ووصفت "مشروع الشهادة التخصصية في الشراء العام الاستراتيجي بأنه بمثابة تجديد لعلاقة التعاون المستمرة والثقة بين المعهد وجامعة تور فرغاتا، إذ سهّل المعهد مشاركة 25 من المسؤولين والعاملين في القطاع العام على مدى عشر سنوات في برنامج الماجستير الدولي في الشراء العام الذي توفره الجامعة".

وأوضحت أن "الشهادة التخصصية تأتي لاستكمال الجهود ورفع مستوى الاحترافية والتخصص، بحيث ترتكز على الإطار القانوني اللبناني وتضيء على المعايير والأصول والممارسات الدولية المعتمدة في الشراء، وستكون بإدارة خبراء دوليين مشهود لهم بخبراتهم"، داعية "الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها كافة، وكل الجهات المعنية، الاطلاع على شروط المشاركة في البرنامج وتشجيع الموظفين لديها على التقدّم بطلب المشاركة ضمن المهلة المحددة".

بيغا

وقدّم مدير البرنامج البروفيسور غوستافو بيغا شرحاً عن مضمونه وأهميته.

وأدلى مسؤولان لبنانيان سبق أن شاركا فيه بشهادتين تحدثنا فيها عمّا قرّره لهما في عملهما.

وأوضح المعهد في بيان أن "الشهادة تتألف من خمسة محاور يقمّ كلاً منها أستاذ دولي في الشراء العام"، مشيراً إلى أن "المشاركين فيه يكتسبون خلال دراستهم معرفة متعمّقة ومهارات عمليّة في إدارة عمليات الشراء العام والإشراف عليها بكفاية، وفق الممارسات الحديثة المتّبعة عالمياً، وأعلى معايير الشفافية والمساءلة، لما لذلك من

أهمية وأثر في تحسين فاعلية الإنفاق العام وتحقيق عمليات شراء تُشكّل أحد أهم ركائز الحوكمة المالية وأساساً لتحقيق الانتظام المالي، تماشياً مع دخول القانون رقم 2021/244 حيز التنفيذ عام 2022، وما يتطلبه من تطوير قدرات المولجين بمهام الشراء في الدولة".

<https://www.nna-leb.gov.lb/ar/economy/669924/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%85%D9%85%D8%AB%D9%84%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%AE%D8%B5-%D8%B5%D9%8A%D8%A9>